الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
6 February 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

النفقات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

الآثار الإدارية والمالية الناشئة عن تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

مشروع التخطيط المركزي للموارد

التشييد وإدارة الممتلكات (تابع)

طلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-20679 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

النفقات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/74/5/Add.16 و A/74/7/Add.14 و A/74/329 و A/74/331 و A/74/331/Corr.1)

الآثار الإدارية والمالية الناشئة عن تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/74/3)

1 - **السيد أوادي** (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): عرض تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن النفقات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وعن أعمال الدورة السادسة والستين لمجلس الصندوق المشترك (A/74/331 و A/74/331/Corr.1)، فقال إنه، عقب الانتقال إلى دورة سنوية للميزانية، يقدم التقرير موجزاً بأعمال الدورة السادسة والستين للمجلس والميزانية المقترحة للصندوق لعام 2020. وقد أكدت دراسات مختلفة الاستدامة المالية الطويلة الأجل لصندوق المعاشات التقاعدية. وفي عامي 2017 و 2018، حقق الصندوق الرقم المرجعي المحدد فيما يتعلق بتجهيز ملفات الاستحقاقات، ولا توجد أي ملفات متأخرة. ويقوم الصندوق حاليا بتجهيز أكثر من 90 في المائة من المطالبات في غضون الإطار الزمني المحدد وهو 15 يوما، ويتجاوز بذلك الرقم المرجعي كثيراً.

2 - وقال إن مجلس الصندوق المشترك اتخذ الإجراءات المناسبة استجابةً للتوصيات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها 274/73. أولا، فيما يتعلق بالتخطيط في الوقت المناسب لتعاقب الموظفين لشغل منصب الرئيس التنفيذي، أوصى مجلس الصندوق المشترك، بعد عملية تنافسية، بتعيين روزماري ماكلين رئيسة تنفيذية/مديرة لاستحقاقات المعاشات التقاعدية، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2020. ثانيا، فيما يتعلق بقرار الاستعاضة عن الدور المزدوج للرئيس التنفيذي بوظيفتين منفصلتين ومستقلتين، هما وظيفة مدير استحقاقات المعاشات التقاعدية وأمين مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، وافق المجلس على توصيف هاتين الوظيفتين، وإجراءات التوظيف والتسلسل الإداري لأمين مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، وعلى ملاك موظفي أمانة المجلس.

3 - ثالثا، نظر مجلس الصندوق المشترك في مسائل الإدارة التي حددتها الجمعية العامة، بما في ذلك المسألة المعقدة والطويلة الأمد المتعلقة بحجم المجلس وتكوينه. وأوصى مجلس الصندوق المشترك بأن يظل العدد الإجمالي لمقاعد المجلس التي لها حقوق التصويت 33 مقعدا، وبإدخال تعديل لتخصيص مقعد للمنظمة الدولية للهجرة. ومجلس الصندوق المشترك ملتزم بمواصلة المناقشات بشأن حجمه وتكوينه إلى أن يتم التوصل إلى نتيجة يستصوبها الجميع، بما في ذلك الجمعية العامة. وقد جدد مجلس الصندوق المشترك ولاية فريقه العامل المعني بالحوكمة لهذا الغرض.

4 - رابعا، استعرض مجلس الصندوق المشترك معلومات إضافية عن أثر التعديل الذي اقترحه على المادة 48 من النظامين الأساسي والإداري لصندوق المعاشات التقاعدية ونظام تسوية المعاشات التقاعدية بغية توضيح نطاق اختصاص محكمة الأمم المتحدة للاستئناف في ما يتعلق بالإجراء الذي يتبعه الصندوق في الاستعراض وتقديم الطعون. وأشار إلى أن المسألة التي وُضع التعديل لمعالجتها إدارية في المقام الأول وليست قانونية. والإشراف على الصندوق وإدارته من اختصاص مجلس الصندوق المشترك والجمعية العامة، في حين تكون القرارات الإدارية التي يتخذها الرئيس التنفيذي ولجان المعاشات التقاعدية للموظفين المتعلقة بحقوق التقاعد لفرادى المشتركين والمستفيدين رهن المراجعة القضائية من جانب محكمة الأمم المتحدة للاستئناف. وطُلب إلى الجمعية العامة أن تؤكد من جديد سلطتها بوصفها أعلى هيئة تشريعية وإدارية لصندوق المعاشات التقاعدية، وذلك بالموافقة على التعديل المقترح.

5 - وقال إنه تمشيا مع الممارسة المعتادة، أنشأ مجلس الصندوق المشترك فريقا عاملا معنيا بالميزانية للنظر في الميزانية المقترحة لعام 2020؛ وقدم الفريق العامل توصيات لكي يوافق عليها المجلس. وقد أوفى صندوق المعاشات التقاعدية بجميع نفقاته الإدارية، ولديه، خارج نطاق ولايته الأساسية، ترتيب لتقاسم التكاليف مع المنظمة فيما يتعلق بالخدمات المتبادلة. واستجابة لطلب من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، اتفق صندوق المعاشات التقاعدية مع الأمانة العامة على منهجية جديدة لتقاسم التكاليف تعكس الواقع على نحو أفضل، مما أسفر عن انخفاض كبير في صافي المساهمة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى صندوق المعاشات التقاعدية.

6 - وأشار إلى أن مقترح الميزانية لعام 2020 يعكس إلى حد كبير القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها 274/73. وعلى وجه

التحديد، اقترح مجلس الصندوق المشترك إنشاء أمانة مستقلة للمجلس تكون مسؤولة أمام المجلس وهيئاته الفرعية عن التخطيط والتنفيذ الشاملين لمجموعة كاملة من الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى تنفيذ التسلسل الإداري الوظيفي على نطاق صندوق المعاشات التقاعدية إلى تمكين مجلس الصندوق المشترك من اقتراح إعادة توزيع الوظائف القائمة بدلا من إنشاء وظائف جديدة. ويعكس الاقتراح أيضا الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل المتمثل في الرشاقة، التي تيسر استخدام المساعدة المؤقتة العامة بدلا من إنشاء وظائف جديدة من أجل كفالة المرونة اللازمة لتلبية التغيّر في حجم طلبات تجهيز الملفات الناجم عن تقليص حجم بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينص الاقتراح على استمرار عمل مراكز الاتصال التابعة للصندوق وإنشاء مكتبَي اتصال لخدمات العملاء في نيروبي وبانكوك من أجل تعزيز تقديم الخدمات للمستفيدين في المناطق النائية من أفريقيا وآسيا.

7 - وأضاف قائلا إنه سيجري تحسين الوصلات البينية الإلكترونية مع المنظمات الأعضاء والعمليات ذات الصلة لاستيعاب الإبلاغ الشهري وتسوية المساهمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات الرامية إلى أتمتة التحقق من توقيع شهادات الاستحقاق وإنشاء شهادة استحقاق رقمية هي قيد المرحلة التجريبية. وستُعزَّز المجالات الأخرى ذات الأولوية التي أبرزها مجلس الصندوق المشترك، بما في ذلك خدمات الاتصالات والخدمات الإدارية.

8 - وأشار إلى أن النفقات الإدارية لأمانة صندوق المعاشات التقاعدية ومكتب إدارة الاستثمارات تُدفع من أصول الصندوق وليس من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولم تسجل أي زيادة في الوظائف في مكتب إدارة الاستثمارات خلال ست سنوات، زادت خلالها الأصول التي يديرها المكتب بنسبة 36 في المائة. ويقترح مجلس الصندوق المشترك زيادة في وظائف المكتب لعام 2020، ستسدد بالكامل عن طريق الوفورات التي حققها المكتب بالفعل. وفي الواقع، فإن الميزانية المقترحة للمكتب لعام 2020 أقل من ميزانية عام 2019 من حيث حجمها بالدولارات الأمريكية. ولذلك فإن اللجنة الخامسة مدعوة إلى الموافقة على الميزانية المقترحة لتمكين المكتب من تحقيق أهدافه الاستثمارية.

9 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية الناشئة عن تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/74/3)، فقال إنه يعكس منهجية القياس المنقحة المستخدمة في ترتيب تقاسم التكاليف بين صندوق المعاشات التقاعدية والأمم المتحدة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 262/72 ألف.

10 - وقال إن الآثار المالية الإجمالية المترتبة على المنظمة والناشئة عن تقرير مجلس الصندوق المشترك، البالغة 7,8 ملايين دولار، تمثل التكلفة التقديرية للخدمات المتعلقة بلجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة التي يقدمها صندوق المعاشات التقاعدية إلى الأمم المتحدة، وتستند إلى منهجية القياس المنقحة. ووفقا لآخر المعلومات عن عدد المشتركين في صندوق المعاشات التقاعدية، يحمَّل مبلغ 4,9 ملايين دولار من ذلك المبلغ على الميزانية العادية و 2,9 مليون دولار على الصناديق والبرامج.

11 - وأشار إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 أُعدت قبل وضع الصيغة النهائية للميزانية المقترحة لصندوق المعاشات التقاعدية. وريثما يتم وضع الصيغة النهائية للميزانية المقترحة لصندوق المعاشات التقاعدية وتوصيات مجلس الصندوق المشترك في هذا الشأن، أُدرج اعتماد قدره 7,2 مليون دولار، بعد إعادة تقدير التكاليف، في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، ويمثل ذلك حصة الأمانة المركزية للصندوق من النفقات التي ستسددها الأمم المتحدة والتي تُحمَّل على الميزانية العادية. وبناء على ذلك، سيلزم إجراء تخفيض قدره 2,3 ملايين دولار في إطار الباب 1 إذا وافقت الجمعية العامة على مقترحات وتوصيات مجلس الصندوق المشترك.

12 - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى بيان رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات الذي عرض فيه تقرير المجلس عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/74/5/Add.16). ووجه الانتباه أيضا إلى البيان المشترك الذي أدلى به أمين مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وممثل الأمين العام المعني باستثمار أصول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي عرضا فيه تقريرهما عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن صندوق المعاشات التقاعدية (A/74/329). وستنشر البيانات على الموقع الشبكي للجنة الخامسة.

13 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/7/Add.14)، فقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت التقدم المحرز في تجهيز استحقاقات المعاشات التقاعدية في الوقت المناسب، وهي توصي ببذل كل الجهود، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الصندوق والمنظمات الأعضاء، لإنجاز الملفات المتأخرة عن طريق معالجة أسباب التأخر في دفع الاستحقاقات. وفي حين ترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 274/73، فهي على ثقة من أن مجلس الصندوق المشترك سيقدم المزيد من المعلومات بشأن استقلالية أمين مجلس الصندوق المشترك، بما في ذلك مشروع اختصاصاته واختصاصات مدير استحقاقات المعاشات التقاعدية، وعن التسلسلات الإدارية ذات الصلة.

14 - وقال إنه فيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية من الموظفين لعنصر إدارة المعاشات التقاعدية لعام 2020، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون الموارد البشرية (ف-3)، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وثلاث وظائف مساعدة مؤقتة عامة لمساعد لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية أن الدراسة المرجعية التي أجراها الأقران، والتي استُخدمت لتبرير زيادة الاحتياجات من الموظفين في مكتب إدارة الاستثمارات، لم تُحدِّد المستوى الأمثل لملاك موظفي الصندوق. وتوصي اللجنة الاستشارية بتقديم الدراسة والمبررات الإضافية للوظائف المطلوبة إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير مجلس الصندوق المشترك (A/74/331).

15 - **السيدة طربوش** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن مجلس الصندوق المشترك، الذي يقدم تقارير إلى الجمعية العامة، هو الهيئة الرئيسية للرقابة وصنع السياسات واتخاذ القرارات في صندوق المعاشات التقاعدية، وإنه يتحمل المسؤولية في نهاية المطاف عن إدارة الصندوق وحماية المصالح الفضلى للمشتركين في الصندوق والمتقاعدين وغيرهم من المستفيدين.

16 - ونوهت المجموعة بالاقتراح الداعي إلى إنشاء أمانة مستقلة للمجلس، منفصلة عن نظام إدارة الاستحقاقات، وفقا لقرار الجمعية العامة 274/73. وستدرس المجموعة أيضا مزايا الميزانية المقدرة للصندوق لعام 2020، التي تشمل تكاليف قدرها 800 781 1 دولار تتصل بأمانة مجلس الصندوق المشترك، ومبلغ 700 821 53 دولار يتصل بعنصر إدارة المعاشات التقاعدية، ومبلغ 300 923 44 دولار يتصل بمكتب إدارة الاستثمارات، ومبلغ 000 608 1 دولار يتصل بأنشطة مراجعة الحسابات. وبلغ مجموع المبلغ التقديري 800 134 102 دولار، مما يمثل زيادة قدرها 400 676 9 دولار مقارنة بالاعتماد المنقح لعام 2019. وستجري المجموعة تحليلا للعوامل التي أسهمت في تخفيض تقديرات الميزانية لفترة السنتين 2018-2019، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة نفسها. وستسعى المجموعة أيضا إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن تقييم الاحتياجات الذي استرشد به في مقترحات التوظيف للكيانات الأعضاء في صندوق المعاشات التقاعدية لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المجموعة أن تكوين ذلك الفريق العامل يتعارض مع قرار الجمعية العامة 274/73، وذلك مع التسليم بعمل الفريق العامل المعني بالحوكمة بشأن مسائل المشاركة والتناوب والتمثيل العادل في مجلس الصندوق المشترك.

17 - ومضت تقول إن صندوق المعاشات التقاعدية قام، في عام 2018، بتجهيز 79,7 في المائة من حالات انتهاء الخدمة الأولية في غضون 15 يوم عمل، مما تجاوز الرقم المرجعي البالغ 75 في المائة، وخفض مجموع الملفات المتأخرة إلى مستويات يمكن التحكم فيها. ومع ذلك، ستسعى المجموعة إلى فهم كيفية تفعيل تلك المعايير المرجعية وغيرها من البارامترات ذات الصلة وتطبيقها في مجال تجهيز الملفات، لا سيما بالنظر إلى التأخيرات الكبيرة في استلام المدفوعات ووجود تراكم في الملفات في الماضي القريب. وستسعى المجموعة أيضا إلى الحصول على معلومات عن التقدم المحرز في تحسين أداء النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، بالنظر إلى أن المسائل التي نشأت أثناء بدء العمل بالنظام قد حُلت.

18 - واستطردت تقول إن صندوق المعاشات التقاعدية زاد جهوده الرامية إلى إعلام الموظفين المنتهية خدمتهم، ومراكز التنسيق في المنظمات الأعضاء في مجالي الموارد البشرية والمالية، بعملية انتهاء الخدمة ومتطلبات الصندوق المحددة لتجهيز الاستحقاقات، ولا سيما فيما يتصل بالمكاتب التي تواجه تقليص حجمها أو إغلاقها، بهدف منع تكرار المسائل المتصلة بالتأخر في تجهيز ملفات الاستحقاقات، وذلك من خلال تقديم إحاطات بشأن المعاشات التقاعدية، وتنظيم حلقات دراسية بشأن مرحلة ما قبل التقاعد، وندوات وحلقات عمل عن المعاشات التقاعدية. وينبغي أن تُعزز هذه الجهود. وإذ تلاحظ المجموعة أن النمو الجاري في حجم المعاملات المتصلة بالمشتركين الفعليين، مقترنا بزيادة أعداد الأفراد الذين بلغوا سن التقاعد وبزيادات

أخرى في العمر المتوقع، قد أسهم في زيادة أعباء العمل الخاصة بصندوق المعاشات التقاعدية، ترحب المجموعة بالتزام الصندوق بتعزيز قدراته على خدمة العملاء وتلاحظ خططه لفصل خدمات العملاء عن العمليات. وأقرت المجموعة أيضا بإعادة هيكلة وحدتي العمل المتعلقتين بخدمات العملاء في مكتبي نيويورك وجنيف وإعادة تسميتهما ليصبحا قسم خدمات العملاء والتوعية، ورحبت بإنشاء مكتبي اتصال لخدمات العملاء في نيروبي وبانكوك.

19 - ومضت تقول إن صافي الأصول المتاحة لتسديد الاستحقاقات بلغ 60,7 بليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، ما يعكس نقصانا قدره 3,5 بلايين دولار عن الأصول المتوفرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لاحظ مجلس الصندوق المشترك أن صندوق المعاشات التقاعدية سليم من الناحية المالية، وأن مكتب إدارة الاستثمارات قد حقق هدف الصندوق الطويل الأجل المتمثل في الوفاء بمعدل عائد حقيقي قدره 3,5 في المائة أو تجاوزه على مدى فترات مدتها سنتان، و 3 سنوات، و 10 سنوات، و 15 سنة و 25 سنة و 50 سنة. ومن المحتمل أن تصبح الأسواق المالية متقلبة على المدى القريب لأنها تحاول قياس توجه السياسات المالية والنقدية في المستقبل والتكيف معه، وكذلك المخاطر الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن استدامة صندوق المعاشات التقاعدية في الأجل الطويل أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة للمشتركين والمستفيدين والدول الأعضاء، الذين سيتأثرون جميعا بالآثار والالتزامات المالية الناجمة عن فقدان هذه الاستدامة. ومن ثم يجب أن تلبي الاستثمارات معايير السلامة والربحية والسيولة وقابلية التحويل.

20 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كان لصندوق المعاشات التقاعدية استثمارات في 102 بلد ومنطقة، بما في ذلك كل من البلدان المتقدمة والنامية. وشُجعت لجنة الاستثمارات التابعة للصندوق على تحديد المزيد من فرص الاستثمار في البلدان النامية، التي لا تزال متخلفة عن الركب. وتتطلع المجموعة إلى تلقي معلومات عن التقدم المحرز في التنويع الجغرافي للاستثمارات في التقرير المقبل لمجلس الصندوق المشترك، لأن هذا التنويع استراتيجية موثوقة لتحسين صورة صندوق المعاشات التقاعدية المتعلقة بعائد المخاطر على المدى الطويل.

21 - وأعربت عن ترحيب المجموعة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/74/5/Add.16). وأشار مجلس مراجعي الحسابات إلى 38 توصية متبقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، من بينها 32 في المائة نُفذت بالكامل، و 58 في المائة قيد التنفيذ، و 10 في المائة تجاوزتها الأحداث. وشددت على ضرورة أن ينفذ صندوق المعاشات التقاعدية جميع توصيات المجلس في الوقت المناسب وأن يواصل تقديم معلومات مستكملة سنوية مفصلة لتفسير أي تأخير.

22 - واختتمت كلامها قائلة إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر أربعة تقارير لمراجعة الحسابات إلى إدارة صندوق المعاشات التقاعدية، شملت 18 توصية هامة لمراجعة الحسابات وتوصية حاسمة واحدة قبلتها إدارة الصندوق. وينبغي تنفيذ هذه التوصيات على وجه السرعة. وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا تقييما لمخاطر الغش في مكتب إدارة الاستثمارات.

23 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن صندوق المعاشات التقاعدية، الذي تبلغ قيمته أكثر من 60 بليون دولار، يوفر موارد حيوية لأكثر من 000 128 مشترك ومستفيد فعلي. وقالت إن وفد بلدها يعترف بالمبادرات الجارية من أجل توفير قنوات اتصال جديدة للمستفيدين، بما في ذلك إدخال تحسينات على الخدمات القائمة على شبكة الإنترنت ومراكز خدمة العملاء. كما أن تنفيذ الآلية الجديدة لإنصاف شكاوى العملاء يبعث على التفاؤل. وعلى الرغم من الزيادة في عدد الملفات المجهزة في إطار الرقم المرجعي المحدد وهو 15 يوما، يشعر وفد بلدها بالقلق إزاء الكم الكبير من تراكم الملفات المفتوحة المتأخرة، ويدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة أسباب التأخيرات. وقالت إن وفد بلدها سيأخذ هذه الجهود بعين الاعتبار عند تناول الميزانية المقترحة لصندوق المعاشات التقاعدية لعام 2020، وإنه يتطلع إلى مناقشة تطبيق المنهجية الجديدة لتقاسم التكاليف وأثرها على الميزانية العادية للأمم المتحدة.

24 - وعلى الرغم من أن مجلس الصندوق المشترك قد أنجز عملا جديرا بالملاحظة في مجال الحوكمة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 274/73. واختتمت بأن الولايات المتحدة تعترف بالجهود التي يبذلها مكتب إدارة الاستثمارات للتقليل إلى أدنى حد من أثر تقلب الأسواق على استدامة صندوق المعاشات التقاعدية وتحقيق معدل العائد الحقيقي الذي يستهدفه. وينبغي أيضا مواصلة تعزيز إطار مراقبة المخاطر التشغيلية في المكتب.

25 - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بالتقدم المحرز في كفالة تجهيز استحقاقات المعاشات التقاعدية في الوقت المناسب، واستمرار قدرة صندوق المعاشات التقاعدية على الوفاء بهدفه السنوي المتمثل في معدل عائد حقيقي بالغ 3,5 في المائة. ولاحظ الوفد بارتياح الزيادة في القيمة السوقية لأصول صندوق المعاشات التقاعدية لتصل إلى 67 بليون دولار. وأعرب عن تقديره للتدابير المتخذة من أجل تحسين الشفافية وزيادة تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتوزيع فئات الأصول، مع الالتزام بالمعايير الأربعة المتمثلة في السلامة والربحية والسيولة والقابلية للتحويل.

26 - وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لقرارات مجلس الصندوق المشترك بشأن عمل الفريق العامل المعني بالحوكمة، ولا سيما توصيته بأن يظل العدد الإجمالي لمقاعد المجلس التي لها حق التصويت 33 مقعدا. وفي حين أنه لا يعتقد أنه يوجد حاليا مبرر كاف لتغيير حجم مجلس الصندوق المشترك وتكوينه، فإنه لا يعترض على إدخال تعديلات على تمثيل المنظمات الأعضاء في المجلس، ويرحب بموافقة المجلس على تنفيذ خطة للاستعراض والتناوب بهدف تعديل عضويته على أساس منتظم.

27 - وأعرب عن تأييد وفد بلده لقرارات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية المتعلقة بتركيز عمل اللجنة الدائمة وتواتر اجتماعاتها. واختتم قائلا إن وفد بلده يؤيد تمديد ولاية الفريق العامل المعني بالحوكمة وعضويته إلى حين انعقاد الدورة المقبلة لمجلس الصندوق المشترك.

مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/74/7/Add.17 و A/74/153 و A/74/478)

28 - **السيدة بولارد** (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال): عرضت التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/74/478)، فقالت إن مشروع أوموجا للتخطيط المركزي للموارد، وهو أحد أهم الإصلاحات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، يمثل أولوية رئيسية لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، لأنه عامل تمكيني رئيسي لإصلاحات الأمين العام.

29 - ومضت تقول إن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع التي تنطوي على حلول جديدة للبرامجيات في إطار التوسعة 2 لنظام أوموجا. وقد تم تسخير نظام أوموجا لدعم تنفيذ إصلاحات متصلة بالإدارة والسلام والأمن، ونظام التنمية؛ واستبدلت البنية التحتية المتهالكة لمعدات نظام أوموجا؛ وتعززت العديد من الخصائص الوظيفية؛ وأطلقت منصةٌ جديدة للتمكين من استخدام نظام أوموجا على الأجهزة المحمولة وتحسين اعتماد المستعملين للنظام. وفي الوقت نفسه، أصبح فريق المشروع مكتفيا ذاتيا في تطوير النظام وتعهده، مما أدى إلى انتفاء الحاجة إلى خدمات موظف معني بتكامل النظم.

30 - وتابعت تقول إن اللجنة الاستشارية أشارت في تقريرها لعام 2017 بشأن نظام أوموجا (A/72/7/Add.31) إلى أن التوسعة 2 لنظام أوموجا تتضمن بعض المهام الأكثر استراتيجية، من بينها التخطيط والبرمجة وصياغة الميزانية وإدارة سلسلة الإمداد، وأن ضعف تغطية هذه المهام ضمن النظم السابقة كان أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى اتخاذ القرار القاضي بالانتقال إلى نظام مركزي لتخطيط الموارد. ولم تكن هناك حلول موحدة لبعض عمليات التوسعة 2 لنظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، كانت الأمم المتحدة أول زبون لشركة ساب (SAP)، وهي بائع برامجيات المشروع، يستخدم مجموعات معينة من منتجاته، كما أن اتساع وعمق نظام أوموجا على المستوى الوظيفي والتقني جعله واحدا من أكثر المشاريع تعقيدا الذي ينفذه على الإطلاق أحد زبائن شركة SAP. ولذلك يجب التخطيط لعمليات نشر التوسعة 2 لنظام أوموجا بحذر وتنفيذها بحكمة.

31 - واستطردت تقول إنه قد أُحرز تقدم في تنفيذ عدد من مشاريع التوسعة 2 لنظام أوموجا. فعلى سبيل المثال، يغطي برنامج التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء الآن كامل دورة تخطيط البرامج والميزنة والتنفيذ ورصد الأداء والإبلاغ عنه، مما يدعم تركيز الأمين العام على النتائج المؤسسية وتحسين الشفافية والمساءلة من خلال الإدارة القائمة على النتائج. ويمثل مشروع إدارة القدرات النظامية حلا غير تقليدي للتخطيط المركزي للموارد يهدف إلى تغطية معظم العمليات التي تنطوي على سداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. واستطردت قائلة إن برنامج إدارة النقل، الذي بدأ تشغيل الإصدار الثاني منه مؤخرا، يدعم تخطيط وتنفيذ ورصد حركة البضائع من البائعين إلى مستودعات الأمم المتحدة، وعمليات النقل فيما بين البعثات وداخلها، ونشر المعدات المملوكة للوحدات والأفراد وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن. ويشمل هذا البرنامج أيضا قدرات قوية على

”التتبع والتعقُّب“ من أجل رصد حركة السلع في الوقت الحقيقي، مع توجيه إنذارات بالأحداث غير المتوقعة.

32 - وتابعت تقول إن الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لعقد البرامجيات المتعلق بعناصر تخطيط الطلب وتخطيط شبكة الإمدادات لوظيفة إدارة سلسلة الإمداد بالتوسعة 2 لنظام أوموجا تأخر حتى أيلول/سبتمبر 2019، بسبب التحديات التي يواجهها التفاوض بشأن الشروط القانونية المتعلقة باستخدام برنامج ساب المستند إلى تطبيقات سحابية الذي تم تحديده لتلك العناصر. ومن المتوقع أن تُنجز هذه العناصر في عام 2020. وفي حين أن الهياكل الأساسية الخلفية لتكنولوجيا المعلومات في نظام أوموجا قد عُممت بالفعل في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن عددا من المهام التي تتفاعل مباشرة مع عملاء الأعمال، مثل إدارة الطلب على الأعمال، وتحليل الاحتياجات، وتحسين العمليات وتوحيدها، والاختبار والتدريب، ودعم النشر وما بعد النشر، مطلوبة للحفاظ على ”حالة استقرار“ العمليات داخل بيئة التخطيط المركزي للموارد. وقد وصف الأمين العام في تقريره (A/74/478) كيفية تعميم هذه المهام والتحديات المتبقية في هذا الصدد.

33 - وقالت إنه قد طُلبت احتياجات من الموارد قدرها 22,6 مليون دولار لنظام أوموجا لعام 2020، بعد تطبيق رصيد غير مستخدم قدره 12,7 مليون دولار تم ترحيله من عام 2019. وقد ظلت تقديرات تكاليف المشاريع مستقرة منذ التقرير المرحلي الثامن للأمين العام (A/71/390)، مما يشهد على استمرار الانضباط المالي الجاري. ويعكس اقتراح الموارد أيضا انخفاضا مستمرا في الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة والخدمات التعاقدية في إطار تقليص موارد المشروع. واختتمت قائلة إن تعميم التوسعة 2 لنظام أوموجا سيتطلب مشاركة قوية من المكلفين بالأعمال ودعم الإدارة العليا في جميع مجالات العمل. وفي الوقت نفسه، تتوقف عمليات المنظمة على سلاسة عمل نظام أوموجا، مما يسَّر أيضا إدارة تحديات السيولة المالية التي تواجهها المنظمة. ويلزم استمرار الدعم الذي تقدمه اللجنة الخامسة من أجل كفالة تحقيق المشروع لإمكاناته.

34 - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات الذي عرض فيه مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير المرحلي السنوي الثامن لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/74/153).

35 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/7/Add.17)، فقال إن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق لأن نظام أوموجا لم ينفذ بالكامل في حدود الجدول الزمني والميزانية المعتمدين، وأنه يلزم تمديد آخر للجدول الزمني للمشروع، مع تصعيد آخر لتكاليف المشروع. وطلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في التقرير المرحلي الحادي عشر (A/74/478)، خريطة طريق لإنجاز مشروع أوموجا بأكمله وكل من المشاريع الفرعية للتوسعة 2 لنظام أوموجا بحلول نهاية عام 2020.

36 - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية توصي كذلك بأن تقرر الجمعية العامة إغلاق مشروع أوموجا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبأن تطلب إلى الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ التام لمشروع أوموجا بحلول ذلك التاريخ. ومن الضروري إعطاء الأولوية لإنجاز المشاريع الفرعية للتوسعة 2 لنظام أوموجا وتجنب توسيع نطاق المشروع بحيث يتجاوز العناصر الضرورية من أجل حسن سير عمل النظام ولن تؤثر على الجدول الزمني للمشروع أو تكاليفه. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم التقرير النهائي عن نظام أوموجا لتنظر فيه في الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والسبعين.

37 - وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 اقتراحا بشأن المنهجية التي ستطبق لتقدير تكاليف المشروع في فترة الصيانة بعد إغلاق المشروع. ومن أجل الحد من الاعتماد على المتعاقدين والاستشاريين الخارجيين، شجعت اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى تنظيم تدريب متخصص لموظفي المشروع بهدف كفالة القدرات المؤسسية على دعم نظام أوموجا. واختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت الجمعية العامة بأن تخفض الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2020 بنسبة 3 في المائة، وذلك بالنظر إلى النقص في الإنفاق في عام 2019.

38 - **السيدة طربوش** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، وأكدت على ضرورة إخضاع مشروع أوموجا للرقابة وأشارت إلى أن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ينبغي أن تنفذ بالكامل ودون إبطاء. وأضافت قائلة إن الجمعية العامة أُبلِغت بأن نظام أوموجا سيوفر الدعم الضروري لإصلاحات الأمين العام؛ ويتيح مزيدا من

الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات؛ ويكفل المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يخص حسن إدارة الموارد.

39 - ومضت تقول إنه ينبغي للأمين العام أن يرصد عن كثب تنفيذ التوسعة 2 لنظام أوموجا وأن يكفل تطبيق الدروس المستفادة من تنفيذ مرحلة أوموجا الأساس والتوسعة 1 للنظام على نحو استباقي. وأعربت عن استياء المجموعة لعدم تنفيذ المشروع تنفيذا كاملا طبقاً للجدول الزمني والميزانية الموافَق عليهما، ولأنه على الرغم من التأخيرات المتكررة وتضخم التكاليف، فقد طُلب تمديد آخر للجدول الزمني للمشروع حتى نهاية عام 2020، وهو ما يمثل تكاليف إضافية للمنظمة وللدول الأعضاء. وأضافت أن من دواعي القلق أيضا استمرار أوجه الضعف في تخطيط المشروع ورصده في مرحلة التنفيذ الحالية المتقدمة.

40 - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من الموارد المالية الضخمة التي أنفقت على نظام أوموجا، لم يستجب الأمين العام لطلبات الجمعية العامة بشأن توفير أحدث المعلومات عن إجمالي تكلفة ملكية النظام وعن النطاق الكامل لتحقيق الفوائد، إلى جانب وضع خطة تعميم للمشروع. وأشارت إلى أنه يجب اتخاذ إجراءات تصحيحية بغية تنفيذ المشروع تنفيذا كاملا بحلول نهاية عام 2020، وتنفيذ تدابير التخفيف لتجنب المزيد من التأخير، وإعداد سجل يتسم بالوضوح والشفافية للفوائد النوعية والكمية المتحققة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجان حوكمة نظام أوموجا أن تمارس رقابة أقوى على عملية نشر النظام.

41 - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى بيئة التقشف المالي وعدم اليقين على نطاق المنظمة بأكملها، ينبغي تحرّي مستوى ثابت من الانضباط المالي في أوموجا. وأعربت عن تطلع المجموعة إلى تلقي معلومات مستكملة مفصلة عن نشر التوسعة 2 لنظام أوموجا، وعن أثر ذلك على إدارة سلسلة الإمداد وعلى رد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وختمت بيانها بالقول إن المجموعة تود أيضا أن تتلقى مزيدا من المعلومات عن التدابير المتخذة لسد الثغرات التي حددتها اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات في الضوابط المتعلقة بتطبيقات أوموجا وفي تعهد البيانات المرجعية.

42 - **السيدة نورمان - شالي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه على الرغم من التحديات الأولية المتصلة بالحوكمة وإدارة المشاريع، لا يزال نظام أوموجا واحدا من أهم المشاريع المحدثة للتحول التي نفذتها الأمانة العامة حتى الآن. وأضافت القول إن نظام أوموجا، الذي يعد من العوامل الرئيسية المساعدة في تحديث وإصلاح إدارة المنظمة، ضروري لتعزيز الشفافية وتحسين إدارة موارد الأمم المتحدة. وبالنظر إلى تعقيد المشروع وقيمته الكبيرة وأهميته بالنسبة لإدارة المنظمة بكفاءة وفعالية، فمن الضروري توفير إدارة قوية للمشروع، إلى جانب وضع تدابير لتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها. وأشارت إلى أن وفد بلدها يوافق على توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وفي الوقت الذي تثني فيه الولايات المتحدة على الجهود المبذولة لخفض التكاليف التشغيلية للمشروع وتحقيق الفوائد الكمية والنوعية المبينة في التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام (A/74/478)، فإنها تشعر بالقلق لأن التنفيذ الكامل للمشروع سيتأخر أكثر ويسبب تكاليف إضافية. وختمت بيانها بالقول إن الدول الأعضاء دأبت على توفير التمويل والتوجيه والتشجيع لمشروع أوموجا؛ ولذلك ينبغي ألا يتأخر تنفيذه الكامل أكثر من ذلك.

43 - **السيد تان** (سنغافورة): قال إن وفد بلده أيّد تنفيذ نظام أوموجا منذ إنشائه. وهو يرى وجاهة استخدام حلول رقمية لتحسين الكفاءة وتنسيق العمليات وزيادة الشفافية. ولذلك تؤيد سنغافورة رؤية الأمين العام المتمثلة في نظام مركزي لتخطيط الموارد من شأنه تبسيط عمليات المنظمة من خلال إعادة تصميم العمليات وتبادل البيانات وتطبيق أفضل الممارسات، مع كفالة المساءلة. وأضاف القول إن وفد بلده يجد أيضا في اتساع قاعدة مستخدمي نظام أوموجا لتشمل أكثر من 000 43 مستعمل في 420 موقعا، وفي وصف غالبية المستخدمين للمشروع بأنه مفيد ما يدعو إلى التفاؤل.

44 - وأعرب عن قلق وفد بلده من تكرار تمديد الإطار الزمني لمشروع أوموجا والتصاعد الكبير في تكاليفه. ومضى يقول إنه مما يدعو للحيرة التوقع بأن يستغرق إنجاز مشروع تشمل فوائده المفترضة زيادة الوفورات والكفاءة، ثلاث مرات المدة المقدرة أصلا لإنجازه، وأن تصل تكلفته إلى ضعف المبلغ الذي قُدّر له في البداية، والذي يعادل 1,43 بليون دولار. ويجب على الأمين العام أن يتخذ تدابير عاجلة للتأكد من تنفيذ نظام أوموجا تنفيذا كاملا وإنجاز خطة تحقيق الفوائد ذات الصلة، دون مزيد من الإبطاء أو التصاعد في التكاليف. وأفاد أن وفد بلده سيدرس طلب الحصول على موارد إضافية ولكنه يشدد على ضرورة تجنب تمديد الجدول الزمني إلى ما بعد عام 2020.

45 - وقال أيضا إنه ينبغي تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب. وأعرب عن قلق وفد بلده بوجه خاص إزاء مسألتين سلط عليهما الضوء كل من المجلس واللجنة الاستشارية. أولا، استمرار خطر وقوع الغش بسبب الثغرات في ضوابط التطبيقات

الخاصة بتجهيز مدفوعات البائعين وأيضا في تعهد البيانات المرجعية. وللتخفيف من هذا الخطر، ينبغي للأمين العام أن يكفل أتمتة تنفيذ مقترحات الدفع اليومية؛ والتقليل إلى أدنى حد من الاستثناءات اللازمة لتنفيذ مقترحات الدفع بصورة مخصصة لحالات بعينها؛ واستعراض البيانات المرجعية للتفاصيل المصرفية من أجل معالجة الحالات التي يرتبط فيها العديد من البائعين بنفس الحساب المصرفي. وثانيا، من الضروري وضع خطة لتعميم نظام أوموجا، بالنظر إلى أهمية كفالة القدرة اللازمة لمواصلة العمل بالنظام وتعزيز قدرته على تحمّل الصدمات، مع التقليل من الاعتماد على الخبرة الخارجية إلى أدنى حد. وأضاف القول إنه يتطلع إلى تلقي معلومات محدّثة في تقرير الأمين العام النهائي بشأن هذه المسألة، بما في ذلك التدابير المتخذة لتعزيز التدريب الداخلي وبناء القدرات. وختم بيانه بالقول إن سنغافورة تواصل دعم المبادرات الرامية إلى تحسين الفعالية والمساءلة والشفافية في المنظمة، وستعمل على كفالة الوفاء بما تقدمه أوموجا من وعود.

46 - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه في الوقت الذي تعرب فيه الدول الأعضاء مرارا عن قلقها إزاء التقدم المحرز في مشروع أوموجا، ينبغي لها أيضا أن تعترف بالجهود الهائلة التي يبذلها مدير مشروع أوموجا الحالي وفريقه، الذين أوكلت إليهم مهمة صعبة. وبينما خصص للمشروع في البداية مبلغ 248 مليون دولار، فقد تجاوزت التكاليف بليون دولار وسجل تنفيذ المشروع تأخيرا شديدا. علاوة على ذلك، لم تتحقق بعد الوفورات الموعودة بمئات الملايين من الدولارات، ولم تتلق الدول الأعضاء بعد خطة لتحقيق الفوائد على الرغم من الطلبات المتكررة في هذا الصدد الواردة في قرارات الجمعية العامة.

47 - وأعرب عن قلق وفد بلده العميق إزاء عدم اعتزام الأمين العام إتمام نشر نظام أوموجا ضمن المهلة الزمنية والميزانية المحددتين ولم يقدم خطة للتنفيذ الكامل لنظام أوموجا، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. وأعرب كذلك عن خيبة أمل وفد بلده لأن تقرير الأمين العام (A/74/478) لم يتضمن معلومات شفافة عن التقدم المحرز نحو وضع الصيغة النهائية للمشروع، ولم يحدد أي موعد متوقع لإنجاز المشروع. وفي هذا الصدد، ينبغي لمدير مشروع أوموجا أن يقدم خريطة طريق، تتضمن الجداول الزمنية، بشأن النشر الكامل لنظام أوموجا وجميع المشاريع الفرعية الستة للتوسعة 2 لنظام أوموجا.

التشييد وإدارة الممتلكات (تابع) (A/74/7/Add.15 و A/74/343)

48 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): قدم تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/74/343)، وقال إنه وفقا للجدول الزمني المحدَّث للمشروع، من المتوقع أن يكتمل المشروع في عام 2023، مع استمرار أنشطة الإغلاق حتى عام 2024. وعلى الرغم من إعادة توزيع طفيفة للتكاليف بين عامي 2020 و 2021، فقد ظل مجموع التكلفة المتوقعة البالغ 66,26 مليون دولار دون تغيير.

49 - ومضى قائلا إن تقدما كبيرا أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مرحلة تصميم عنصر الأشغال المبكرة من المشروع، علاوة على إصدار طلب تقديم عروض لالتماس خدمات شركة خبيرة في التصميم لتطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في أيار/مايو 2019. ويشمل عنصر المباني الجديدة تشييد مبنى أو مبان ذات حجم مناسب تلبي احتياجات الحيز المكتبي بعد هدم مباني المكاتب القديمة من A إلى J وتطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وأضاف قائلا إن إدارة المشروع تعززت بتعيين مدير للمشروع برتبة ف-5، والنجاح في ملء مناصب مهمة أخرى في فريق المشروع، وهو ما تم في أواخر عام 2018 وأوائل عام 2019.

50 - واسترسل قائلا إنه طُلب إلى الجمعية العامة أن توافق على إنشاء حساب إنشاءات جارية متعدد السنوات، وأن توافق على ترحيل الرصيد غير المستخدَم من عام 2019 إلى عام 2020، وأن ترصد مبلغ 100 490 10 دولار لأنشطة المشروع في عام 2020. وختم بيانه بالقول إن المشروع سيكفل توفير أماكن مخصصة للمكاتب ومرافق تشغيلية آمنة ومُيَسَّرة الوصول وحديثة لجميع كيانات الأمم المتحدة التي تتطلب أماكن آمنة لمكاتبها في نيروبي، من دون الحاجة إلى استثمار كبير آخر في حيز المكاتب لمدة لا تقل عن 20 سنة.

51 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/74/7/Add.15)، وقال إن الأمين العام لم يقدم مقترح مشروع مستكمل، يشمل معلومات منقحة عن نطاق المشروع وتكلفته الإجمالية القصوى واستراتيجية تنفيذه، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 279/73. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها بوجه خاص بشأن احتمال عدم اكتمال نطاق المشروع قبل نهاية عام 2020، وتوصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين أن يقدم إليها في تقريره المرحلي المقبل من أجل موافقتها، النطاق الكامل للمشروع، بما يشمل تفاصيل الاحتياجات الفعلية من الأماكن وعدد المباني

الجديدة ومواصفاتها. وأعرب عن قلق اللجنة الاستشارية كذلك إزاء تجاوز الجدول الزمني للمشروع بمقدار ستة أشهر، وثقتها في أن الأمين العام سيرصد المخاطر عن كثب ويخفف من حدتها من أجل كفالة إنجاز المشروع في حدود ما تقره الجمعية العامة من حيث النطاق والميزانية والجدول الزمني.

52 - وأردف قائلا إنه قبل المضي قدما في تطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، ينبغي للأمين العام أن يقدم تحديثا عن الحالة، ومعلومات تخص أي تعليقات ترد من المستأجرين بشأن المشاريع التجريبية ذات الصلة، وكذلك بشأن موافقة المستأجرين فيما يتعلق بنيتهم تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل وتوفير الموارد المالية ذات الصلة. وختم بيانه بالقول إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إنشاء حساب إنشاءات جارية متعدد السنوات لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

53 - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، وقال إن المجموعة ممتنة لحكومة كينيا على دعمها المستمر لعمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ولا سيما أعمال مشروع البناء الجارية. وبالإضافة إلى تبرع الحكومة بقطعة مساحتها 140 فدانا من الأراضي الرئيسية، فإنها قدمت استثمارات كبيرة في منطقة غيغيري حيث يقع المكتب. وأضاف أن اتفاق البلد المضيف ينص أيضا على امتيازات وحصانات من شأنها أن تقلل تكاليف المشروع إلى أدنى حد، وتشمل إعفاءات من الرسوم تغطي العقود ومواد التشييد والمعدات والبنى التحتية. بيد أنه ينبغي للأمين العام مواصلة التعاطي مع الدول الأعضاء لالتماس تبرعات وأشكال أخرى من الدعم للمشروع.

54 - وأعرب عن ترحيب المجموعة بإنشاء لجنة فرعية للاتصال بالبلد المضيف معنية بالبنية التحتية والتطوير، تعمل عن كثب مع فريق إدارة المشروع من أجل التعجيل بتنفيذ مشاريع تحسين البنية التحتية التي يضطلع بها البلد المضيف في منطقة غيغيري. وينبغي أن يستمر التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وحكومة كينيا طوال فترة تنفيذ المشروع.

55 - واسترسل قائلا إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتشجيع بيئة عمل تتسم بالكفاءة. ومن شأن استبدال مباني المكاتب A إلى J أن يسهم في الإدارة الملائمة لممتلكات المنظمة عن طريق ضمان السلامة والأمن في مكان العمل، علاوة على إدخال تحسينات عامة على ظروف العمل، ومن خلال معالجة المسائل المتصلة بالامتثال لقوانين تخفيف مخاطر الزلازل وتحسين الكفاءة في استخدام الحيز المكاني. وأشار إلى أن المشروع من المكونات الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي على مدى 20 سنة للمرافق في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وليس الهدف منه تشييد مبنى جديد للمكاتب فحسب، بل أيضا كفالة أن يكون لدى المكتب ما يكفي من حيز مكاتب لتلبية جميع الاحتياجات المتوقعة المتصلة بالأمم المتحدة، وأن يُستخدم حيز المكاتب الجديد والحالي على أفضل وجه، مع مراعاة استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل بقدر الإمكان. ويجب إنجاز المشروع طبقا للجدول الزمني والميزانية الموافَق عليهما، ويجب على الأمين العام أن يواصل إجراء دراسات منتظمة من أجل زيادة إيرادات الإيجار المحتملة.

56 - وواصل قائلا إنه من الضروري إنشاء هيكل سليم للإدارة والرقابة للمشروع، بسبل من بينها تنفيذ تدابير فعالة للإدارة والمساءلة. وأشار إلى أن المجموعة لاحظت أن هيكل الإدارة المقترح في تقرير الأمين العام لعام 2017 (A/72/375) لم يتغير، مما يكفل تحقيق الاتساق والاستمرارية مع بدء المراحل الحاسمة لتشييد عنصري استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل والمبنى الجديد. علاوة على ذلك، فإن التنسيق والإشراف من جانب دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات أمران أساسيان لضمان التنفيذ السلس لأنشطة المشروع. وذكر أن المجموعة على ثقة من أن الأمين العام سيواصل، في إطار تنفيذ المشروع، البناء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال إدارة المشروع. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمين العام، في إطار تجويد نطاق الأشغال والتكاليف التقديرية لعنصر استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، تطبيق الدروس المستفادة من المشاريع التجريبية ذات الصلة.

57 - واستطرد قائلا إن إدارة المخاطر ضرورية لتنفيذ أي مشروع. ولاحظ الأمين العام في تقريره (A/74/343) أن مستوى الثقة كان منخفضا نسبيا، ولكنه يتزايد، في أن المشروع سيكتمل في حدود الميزانية المعتمدة، وحدد المخاطر الرئيسية التي تهدد التنفيذ. وختاما، أعرب عن ثقة المجموعة في أنه سيرصد هذه المخاطر عن كثب ويخفف من حدتها من أجل تجنب التأخيرات غير الضرورية وكفالة إنجاز المشروع في الوقت المحدد.

58 - **السيد مالان** (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأعرب عن امتنان المجموعة لحكومة كينيا على دعم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بما في ذلك مشروع التشييد، وعن تقديرها

لتنسيق الحكومة مع لجنة الاتصال الفرعية في البلد المضيف المعنية بالبنى التحتية والتطوير بشأن مشاريع تطوير البنى التحتية في منطقة غيغيري.

59 - وأضاف قائلا إن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد وقف، في تقييمه لمباني المكاتب A إلى J في عام 2014، على مشاكل مثل ترهل السقوف، وأخطار الحرائق، والهندسة الإشكالية للأرضية، وصعوبة الوصول إلى المباني. وقد أثبتت هذه النتائج أن مباني المكاتب، التي كانت مصممة أصلا لتكون مؤقتة، قد بلغت نهاية عمرها النافع منذ فترة طويلة. وأردف قائلا إن الأمين العام يستحق الثناء على سعيه لجعل المباني تمتثل لقوانين البناء الحالية بمعالجة مسائل مثل امتثال معايير الصحة والسلامة الصناعية، ومعايير مقاومة الزلازل، ووجود مواد خطرة، وتسهيلات الوصول، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.

60 - وتابع كلامه قائلا إن تركيز المشروع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قد انصب أساسا على تنفيذ الأشغال المبكرة لإعادة توظيف مبنى خدمات النشر باعتباره مكان إيواء مؤقت أثناء التشييد، وتطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في مجمع غيغيري بأسره. وأشار إلى أن تنفيذ المشروع على هذا النحو التدريجي يعد فعالا ويمكن أن يؤدي إلى تحقيق أوجه كفاءة من حيث التكلفة. ويتمثل أحد التحديات التي تعترض تطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في عدم توافق آراء المستأجرين على اعتماد هذه الاستراتيجيات لأسباب منها الاستثمار الذي يقتضيه، خصوصا من المستأجرين من خارج الأمانة العامة، في معدات تكنولوجيا المعلومات والأثاث. وتلاحظ المجموعة أن المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة لمعالجة هذه المسألة لم ترد في التقرير الحالي للأمين العام (A/74/343)، وتتطلع إلى تلقي هذه المعلومات في تقريره المقبل.

61 - واستطرد قائلا إن المجموعة تلاحظ أن التعيين في معظم الوظائف المعتمدة لفريق المشروع وموظفي الدعم قد انتهى، وتود الحصول على معلومات مستكملة عن حالة الوظائف التي لا يزال التعيين فيها جاريا. وأعلن أن المجموعة تؤيد مقترحات التوظيف للمشروع في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، يرحب بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر وسجل مخاطر للمشروع، ويدعو إلى مواصلة تنفيذ استراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر لكي لا تتأثر بها التكاليف والجداول الزمنية دون مبرر. ولا بد أيضا من إنشاء آليات مناسبة لحكومة المشروع والرقابة عليه. وفي هذا الصدد، أكد أن التنسيق والإشراف من جانب دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات أمر أساسي لتحقيق التآزر وتطبيق أفضل الممارسات المحددة والدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى.

62 - وقال في الختام إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة الاقتراح الداعي إلى إنشاء حساب إنشاءات جارية متعدد السنوات للمشروع بغية تحقيق نتائج إيجابية. وأعرب عن أمل المجموعة أيضا أنه يجري اتخاذ تدابير لاستخدام القدرات المحلية، بما في ذلك المواد المحلية، كما دعت إليه الجمعية العامة في قرارات سابقة متعلقة بمشاريع التشييد.

63 - **السيد أمايو** (كينيا): قال إن كينيا، باعتبارها البلد المضيف لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، تولي المكتب أهمية كبيرة واستثمرت كثيرا لكي تكون البيئة فيه مؤاتية لتنفيذ ولايات المنظمة بفعالية وكفاءة. وأكد التزام حكومة بلده بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها وفقا لاتفاق المقر.

64 - وأشار إلى أن الجمعية العامة خصصت للمشروع، بمقتضى قراريها 262/72 ألف و 279/73 باء، مبلغا إجماليه حوالي 7 ملايين دولار للفترة 2018-2019. وأضاف قائلا إن كينيا ترحب بالنفقات المتوقعة لعام 2020 وقدرها نحو 13 مليون دولار. وتلاحظ تجاوز الجدول الزمني بمقدار ستة أشهر في مرحلة الأشغال المبكرة بسبب التأخير في عمليتي التصميم وتقديم العطاءات، وتشجع على وضع تدابير ملائمة للتخفيف من شدة هذا التجاوز لتجنب مزيد من التأخير.

65 - ومضى يقول إن حكومته قد استثمرت، على مر السنين، في تحسين البنى التحتية في منطقة غيغيري، لا سيما توسيع الطرق وتحويلها إلى طرق مزدوجة، والإشارات في التقاطعات الرئيسية وبناء طرق الوصل. ويجري النظر أيضا في توسيع خدمات المرافق العامة لدعم المنطقة. ورأى أن استبدال مباني المكاتب من A إلى J سيتيح إدخال تحسينات على المباني القائمة، لا سيما الخدمات الكهربائية والميكانيكية وخدمات السباكة، والسلامة من الحرائق، وتسهيلات الوصول، والكفاءة في استخدام الطاقة، والاستدامة. ومن ثم فإن المشروع سيطيل العمر النافع للمباني ويقلل إلى أدنى حد الاحتياجات الرئيسية من الاستثمار الإنتاجي للسنوات العشرين المقبلة، مع تحسين استخدام الحيز المكاني. وأعرب عن تأييد وفد بلده لإنشاء حساب إنشاءات جارية متعدد السنوات لأغراض المشروع من أجل ضمان استمراريته. فوجود مكتب الأمم المتحدة بنيروبي في أفريقيا يدل على التزام هذه القارة بتعددية الأطراف وبنظام عالمي قائم على القواعد. وأكد وجوب ترسيخ هذا الإرث، وإيجاد المزيد من الفرص لدعم احتياجات المنظمة انطلاقاً من أفريقيا.

طلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/74/7/Add.16 و A/74/281 و A/74/359)

66 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام بشأن طلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/74/359)، فقال إن التقرير يبين التقدم الجوهري الذي أحرزته الدوائر في كل دعوى قضائية، ويعرض معلومات عن الصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها، ويحدد الاحتياجات المنقحة من الموارد للعنصرين الوطني والدولي لعام 2020.

67 - وأوضح أنه، رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الأمانة العامة لجمع الأموال بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية للدوائر، لم تكن التبرعات المقدمة إلى العنصر الدولي، إلى جانب سلطة الالتزام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 279/73 ألف، كافية لتغطية ميزانية عام 2019. ولذلك تجنبت الدوائر النفقات وأرجأتها حتى تتمكن من أداء مهامها الأساسية في حدود الموارد المتاحة، بسبل منها تجميد التعيين في الوظائف الشاغرة، إلا في الحالات التي لا بد فيها من التعيين لكفالة استمرار الإجراءات القضائية دون انقطاع، وبتقليص النفقات في مجالات مثل السفر وتكاليف التشغيل والخدمات التعاقدية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير إلى تخفيض التكاليف بمقدار 2,5 مليون دولار، أو 15,6 في المائة من الميزانية المعتمدة للعنصر الدولي لعام 2019، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في عام 2020.

68 - وأردف قائلا إن سلطات الالتزام التي وافقت عليها الجمعية العامة مكنت الأمم المتحدة من دعم الدوائر في كفالة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها الخمير الحمر في الفترة بين 17 نيسان/أبريل 1975 و 6 كانون الثاني/يناير 1979. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره للملاحظات التي أبداها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن مراجعة حسابات العنصر الدولي (A/74/281)، والتي أقر فيها المكتب بأن الدعم المقدم إلى الدوائر قد مكنها من احترام المحاكمة وفق الأصول القانونية وسيادة القانون من خلال عملها الشاق. وقال في الختام إنه، رغم أن الجهود الحثيثة للتوعية وجمع الأموال ستستمر، نظرا إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، يُطلب إلى الجمعية العامة أن توافق على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي قدرها 8,5 ملايين دولار لعام 2020، مع مراعاة التبرعات المتوقعة التي تبلغ قرابة 5,5 ملايين دولار.

69 - **السيدة انديايي** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة لحسابات العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/74/281)، فقالت إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أجرى مراجعة الحسابات عملا بقرار الجمعية العامة 279/73 ألف. وأُجريت مراجعة الحسابات في نيويورك وبنوم بنه في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2019، وكان الهدف منها تقييم ما إذا كانت عمليات العنصر الدولي في الدوائر تدعم تنفيذ ولاية العنصر بفعالية وكفاءة.

70 - وأضافت قائلة إنه، حتى تاريخ 13 آذار/مارس 2019، انتهت الدوائر من النظر في ثلاث قضايا، في حين كانت أربع قضايا جارية وفي مراحل مختلفة من الإنجاز. وتقوم آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وهي الآلية الإدارية التي تدعم الدوائر، بإعداد خطط إنجاز فصلية بالتعاون مع الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين، تتضمن توقعات للجداول الزمنية للقضايا. وأوضحت أن عدة عوامل قد حالت دون بلوغ الأهداف المرحلية الرئيسية المبينة في خطط الإنجاز، ومنها طبيعة المحاكمات والعمليات القضائية التي لا يمكن التنبؤ بها، وتحديات التمويل، وضرورة استعراض وتنقيح عدد كبير من الوثائق التي تم نسخها في وقت سابق. ووضعت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر تدابير لتعزيز الكفاءة وعمليات مبسطة لمواجهة تحديات التمويل وتلبية الاحتياجات التشغيلية المتغيرة. ولكي لا يؤثر دوران الموظفين على الأنشطة القضائية، على سبيل المثال، قامت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر بملء جميع الوظائف البالغة الأهمية، بسبل منها الاستعانة بموظفين ومتعاقدين وخبراء استشاريين معينين لفترات قصيرة، وطبقت تدابير مناسبة لضبط نفقات التشغيل العامة.

71 - وذكرت أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوصى بأن تقوم آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر بالتواصل مع الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين لكفالة إبلاغ احتياجات الترجمة ومراعاتها كما ينبغي عند توقع الجداول الزمنية لإنجاز القضايا المتبقية. كما أوصى المكتب بإنشاء آليات لرصد امتثال المحامين الأجانب العاملين كأعضاء في أفرقة الدفاع التابعة للدوائر للشرط الذي وضعته نقابة المحامين في كمبوديا والذي يقضي بأن يحتفظ هؤلاء المحامون بتسجيلهم لدى نقابة المحامين في بلدهم الأصلي. وإضافة إلى ذلك، أوصى المكتب

بإجراء استعراض ومفاوضات جديدة بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتوفير مجموعة مختارة من خدمات الدعم الإداري للآلية. وأخيرا، قالت إن المكتب أوصى بأن تكفل آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن يستكمل الموظفون التدريب الإلزامي وتقييم الأداء في الوقت المناسب. ونفذت الآلية جميع هذه التوصيات، باستثناء التوصية المتعلقة باستعراض مذكرة التفاهم الموقعة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي لا تزال قيد التنفيذ. وختاماً، قالت إن الجمعية العامة ستتلقى في دورتها الخامسة والسبعين معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ هذه التوصية.

72 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/74/7/Add.16)، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ إنجاز التحقيقات وإصدار أوامر إغلاقها في قضايا معينة معلقة، إلا أنها تشجع الدوائر على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإنجاز القضايا، بما في ذلك زيادة فعالية التخطيط، مع مراعاة متطلبات العملية القضائية. وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام التعجيل بوضع الصيغة النهائية لإطار إنجاز عمل الدوائر، عملا بقرار الجمعية العامة 279/73 ألف، وتحديد المهام المتبقية المحتملة.

73 - وأعرب عن تقدير اللجنة الاستشارية للمساهمات المستمرة التي تقدمها حكومة كمبوديا إلى العنصر الوطني للدوائر. وأعرب عن أملها أيضا أن يظل أثر تدابير الاقتصاد في التكاليف المتخذة لمواجهة تحديات التمويل التي يواجهها العنصر الدولي قيد الاستعراض، من أجل تفادي الآثار الضارة على سرعة إنجاز القضايا. وأنهى كلمته بالإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية قد أوصت، في ضوء النقص المتوقع في تمويل العنصر الدولي لعام 2020، بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بأن يدخل في التزامات لا يتجاوز مبلغها 7 ملايين دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي لعام 2020 باعتبارها آلية تمويل مؤقتة.

74 - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تثني على المسؤولين القضائيين وموظفي الدوائر على تفانيهم في الوفاء بولاية الدوائر في ظل ظروف عصيبة. وينبغي للدوائر أن تعجل بإنجاز القضايا من خلال تخطيط أكثر فعالية، مع احترامها الكامل لمتطلبات الإجراءات القضائية.

75 - وأضاف قائلا إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتشغيل الدوائر بفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد، أعرب عن سروره لأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية رأى أن الضوابط المفروضة على نفقات التشغيل العامة للدوائر كافية. وتعطي المجموعة أيضا الأولوية لكفالة تمويل الدوائر تمويلا كافيا ومستداما من أجل تيسير إقامة العدل على نحو سلس وفعال.

76 - وأردف قائلا إن المجموعة تثني على تقديم كمبوديا الجزءَ الأكبر من تمويل العنصر الوطني للسنوات الخمس السابقة، وتقديم الدول الأعضاء الموارد الخارجة عن الميزانية. غير أنها تشعر بالقلق إزاء الصعوبات المالية المستمرة التي تواجه الدوائر، حيث انخفضت التبرعات من 17,7 مليون دولار في عام 2015 إلى 6,3 ملايين دولار في عام 2019. وأفاد بأن المجموعة ترحب بتدابير توفير التكاليف التي اتخذها الأمين العام لمعالجة النقص في المساهمات؛ وترى أنه ينبغي للأمين العام أن يكثف جهوده لتعبئة الأموال اللازمة للدوائر بواسطة التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء.

77 - وفي الختام، رأى أن على المجتمع الدولي أن يكفل حصول الدوائر على الوسائل المالية اللازمة لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام الخمير الحمر، لأن عدم القيام بذلك سيشكل انتكاسة كبرى في السعي إلى تحقيق العدالة لشعب كمبوديا وفي مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك، تؤيد المجموعة طلب الأمين العام تقديم إعانة مالية لتكملة الموارد الخارجة عن ميزانية الدوائر لعام 2020.

78 - **السيد كي** (كمبوديا): قال إن كمبوديا ترحب بتقرير الأمين العام (A/74/359) وتؤيد طلبه تقديم إعانة مالية للعنصر الدولي لعام 2020 ستمكنها من الاضطلاع بعملها بسلاسة وفعالية. وأضاف قائلا إن حكومته ستقدم إلى الدوائر مساهمة مباشرة قدرها 3,8 ملايين دولار، منها 1,6 مليون دولار سيطبق على التكاليف التشغيلية العامة و 2,2 مليون دولار سيطبق على مدفوعات مرتبات الموظفين للأشهر الستة الأولى من عام 2020. وأعرب عن تطلع الحكومة إلى تلقي الدعم من المنظمة لما تبذله من جهود لجمع الأموال من أجل تغطية النقص المتبقي لعام 2020 وقدره 1,24 مليون دولار. وختاماً، شكر اللجنة التوجيهية للدوائر ومجموعة المانحين الرئيسيين ومجموعة الدول المهتمة على دعمها لقضية العدالة في كمبوديا.

رُفعت الجلسة الساعة 11:55.